المكتبة اللغوية

شخصية ابن جني التصريفية

في كتابه

المقتضب من كلام العرب

تأليف
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

obeikandl.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٣٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت : ٥٩٣٣٦٢٠ - ٥٩٣٨٤١١ / فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٦/١٠٧٥٢
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977-341-277-6

obeikandl.com

مقدمة البحث

أحمد الله رب العالمين حمد الشاكرين، وأُصلِّي وأسلِّم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن والاهم إلى يوم الدين، وبعد:

فموضوع هذا البحث

شخصية أبي الفتح عثمان بن جنِّي -المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة- التصريفية في كتابه (المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين)[١].

وكتاب المقتضب مؤلَّفٌ متميزٌ من مؤلفات فيلسوف العربية أبي الفتح، يشهد له بِتَمَكُّن ورسوخ قدم في علم التصريف؛ ذلك العلم الذي برع فيه وفاق فيه أقرانه، وشهد له الجميع بذلك؛ منهم ياقوت الحموي، الذي قال عنه: (إنه من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، ولم يكن في شيء من علومه أكملَ منه في التصريف، ولم يتكلم أحدٌ في التصريف أدقَّ كلامًا منه)[٢]. ومنهم كذلك أبو الحسن علي بن الحسن الباخرْزِي الذي يقول في دُمية

(١) وقد حققتُ الكتاب، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

(٢) معجم الأدباء: ١٢/ ٨٢.

الدكتور ... من لاحد في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له...

والكتاب معجمٌ تصريفيٌّ متخصص في اسم المفعول من الثلاثيِّ بنوعيه المتعدِّي واللازم، المعتل العين بالواو والياء، رتَّبه صاحبه ترتيبًا هجائيًّا بحسب لام الكلمة، فبدأه بالهمزة وختمه بالواو والياء.

ويهدف البحث إلى رسم صورة مكتملة واضحة المعالم لشخصية عالمنا التصريفية من خلال هذا الكتاب، ومن أجل هذا فقد جعلته في خمسة مباحث هي - في رأيي - مكوِّنة لشخصيته التصريفية:

الأول: منهج الرجل في عرض قضاياه التصريفية في الكتاب.
والثاني: آراؤه واختياراته فيه.
والثالث: شواهده.
والرابع: أصول الاستدلال فيه.
والخامس: مذهبه التصريفي كما يصوِّره الكتاب.

هذا، وأرجو أن يكون ما قدَّمْتُه في بحثي هذا قد حقَّق بعض ما قصدتُ إليه، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفِّقنا لما فيه خير ديننا ولغتنا، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) المصدر السابق: ١٢/ ٨٥.

المبحث الأول

منهج أبي الفتح في عرض قضاياه التصريفية في كتابه المقتضب

لأبي الفتح في كتابه هذا منهجٌ متميزٌ، سوف نلخِّص أبرز سماته في النقاط التالية:

أولًا: بدأ الرجل كتابه بتمهيد تحدث فيه عن بناء اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو والياء من المتعدِّي واللازم، وضرب لذلك أمثلة منها قوله: قُدْتُ الفَرَسَ فهو مَقُودٌ، وكِلْتُ الطعامَ فهو مَكِيلٌ، وقُمْتُ إليه فهو مَقُومٌ إليه، ومِلْتُ عليه فهو مَمِيلٌ عليه[1]، وبيَّن الرجل أنه لا شأن له بغير هذا النوع من اسم المفعول؛ فلا شأن له بالصحيح، أو المعتل اللام، أو غير الثلاثي، وأوضح في مقدمته أنه لن يتناول من الكلمات المتعلقة باسم المفعول إلا ما كان معتادًا مألوفًا بعيدًا عن الغرابة، يقول: (هذه جملة من القول في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، وإنما ذلك فيما كان منه معتادًا مألوفًا أو مقاربًا له، لا ما كان وحشيًّا مجتنبًا)[2].

---

(١) ينظر المقتضب – بتحقيقنا – ص: ٦١.
(٢) المصدر السابق.

وهذه السمة المنهجية الخاصة باختيار المعتاد المألوف من الألفاظ نلحظها في كتب أخرى لأبي الفتح؛ كالألفاظ المهموزة تلك الرسالة التي يصدِّرها بقوله: (هذه ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال يحتاج الكاتب إليها، ويفتقر إلى معرفتها، نظمناها على سياق حروف المعجم احتياطًا وتقريبًا، واجتنبنا ما كان وحشيًّا غريبًا)[1].

ثانيًا: سار الرجل في ترتيب مادته على منهج فريد مبتكر؛ حيث رتَّب كلماته ترتيبًا هجائيًّا بحسب لام الكلمة وقافيتها؛ فبدأ بأسماء المفاعيل من هذا النوع، والتي قافيتها همزة ثم ثَّنى بالباء ثم التاء... إلى أن وصل إلى ما قافيته هاء، وكان مع كل قافية يرتِّب أسماء المفاعيل تحتها ترتيبًا هجائيًّا أيضًا، بحسب فاء الكلمة، بادئًا بالهمزة ثم الباء.... إلى الهاء أيضًا- كما فعل مع القافية؛ يفعل هذا الترتيب الداخلي بادئًا بما عينه واو، ثم بعد الفراغ منه ينتقل إلى ما عينه ياء مراعيًا الترتيب نفسه مرة أخرى.

ونترك صاحبنا يتحدث هو عن منهجه، فيقول: (ونحن نسوق هذه الحروف على تأليف حروف الإعجام؛ ليقرب أمرها على طالب الحرف منها، ويجعل ذلك الحرف قافية الكلمة ولامها، ثم نُمِرُّ فاءها على الحروف المعجمة أيضًا ما أمكن -شيئًا فشيئًا-؛ ليكون أشدَّ

(١) الألفاظ المهموزة ص٢٥.

انكشافًا وأقرب مأخذًا، ونقدِّم ذوات الواو على ذوات الياء؛ لغلبة الواو على العين في عموم تصرُّف اللغة)[١].

ثالثًا: يميل الرجل في كتابه هذا إلى الإيجاز والاختصار في العبارة؛ فنراه مثلًا يذكر رأي الخليل (ت ١٧٥هـ)، وتلميذه سيبويه (١٨٠هـ) القائل: إن المحذوف من اسم المفعول الثلاثي المعتل العين الواوي هو واو مفعول الزائدة لا عين الكلمة، ثم يذكر رأي الأخفش القائل: إن الحرف المحذوف هو عين الفعل المعتلة، ثم يترك التفصيل وذكر الأدلة والحجج اختصارًا؛ إذ يقول: (ولكل واحد من القولين أصول تجتذبه ومقاييس تشهد له، وندع ذكر ذاك ههنا؛ لأنه ليس بموضع احتجاج، وإنما الغرض فيه الإجمام والإيجاز)[٢].

ثم نراه يقول في موضع آخر - وهو بصدد الحديث عن علة تقديم ذوات الواو على ذوات الياء -: (وعلة ذلك قائمة عند النظار من أهل التصريف، نترك ذكرها تخفيفًا واكتفاءً بالمعلوم من حالها)[٣].

رابعًا: كان صاحبنا دقيقًا في نقله عن شيوخه وعن غيرهم، ومِمَّا يدلك على مدى دقَّته توثيقُ نقوله بذكر سلسلة الإسناد، فنراه يقول :

---

(١) المقتضب: ٧٢.
(٢) المقتضب: ٦٢.
(٣) المصدر السابق: ٧٢.

(وأخبرني أبو عليٍّ قراءة عليه عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي، قال: بنو تميم – فيما زعم علماؤنا - يُتِمُّون مفعولاً من ذوات الياء، فيقولون: ثَوْبٌ مَخْيُوطٌ، وبُرٌّ مَكْيُولٌ. وأنشد أبو عثمان عن أبي عمرو:

وَكَأَنَّهَـــا تُفَّاحَـــةٌ

خامسًا: كان من منهج أبي الفتح في كتابه هذا نسبة الآراء إلى أصحابها، كما ظهر في النقل السابق، وكما ظهر كذلك في نسبة آرائه إلى أصحابها؛ أعني: الحسن البصريَّ (ت ١١٠هـ)[٢]، وذا الرمَّة (ت ١١٧هـ)[٣]، والخليل (ت ١٧٥هـ)[٤]، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)[٥]، وأبا عمرو الشيباني (ت ٢٠٥هـ تقريبًا)[٦]، والأصمعي (ت ٢١٣هـ)[٧]، والأخفش (ت ٢١٥هـ)[٨]، وأبا زيد (ت ٢١٥هـ)[١].

(١) المقتضب: ٦٧-٦٨.
(٢) السابق: ١١٤.
(٣) السابق: ٨٢.
(٤) السابق: ٦٢-١٤٥.
(٥) السابق: ٦٢-٦٤.
(٦) السابق: ١٣٤.
(٧) المقتضب: ٦٧-٨٢.
(٨) السابق: ٦٢.

٢١٥هـ)[١].

والمازنيَّ (ت ٢٤٩هـ)[٢]، وأبا عمرو بن العلاء (ت ٢٥٤هـ)[٣]، والمبرِّد (ت ٢٨٦هـ تقريبًا)[٤]، وثعلبًا (ت ٢٩١هـ)[٥]، وابن مقسم (ت ٣٥٤هـ)[٦]، وأبا عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)[٧].

سادسًا: يميل أبو الفتح في كتابه هذا إلى تفسير الألفاظ التي يذكرها، كما أنه -أحيانًا- يشرح مفردات الشاهد الشعري، وأحيانًا يذكر معناه، ونكتفي بإيراد نص من كلامه يؤيد ما قلناه، وهو قوله: (والعنبر مَسُوفٌ؛ أي: مشموم، من قولهم: سُفْتُه؛ أي: شَمَمْتُه، قال أبو النجم:

يَسُفْنَ عِطْفَي سَنِمٍ هَمَرْجَلِ سَوْفَ الْمَعَاصِيرِ خُزَامَى الْمُخْتَلِي

يصف إبلاً تشم نواحي الفحل، والسَّنمُ : العظيم السَّنام،

(١) السابق: ٩٩، ١٣١، ١٤٤.
(٢) المقتضب: ٦٧.
(٣) السابق: ٦٧.
(٤) السابق: ٦٧ ، ٦٩.
(٥) السابق: ٦٥.
٦) السابق: ١٣١ ، ١٣٤.
٧) السابق: ٦٧ ، ٩١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٣.

رشمرٌ: الواسع الحلق. والمُعْصِر: الجارية التي قد بلغت. والإناء مَشُوف؛ أي: مَجْلُوّ؛ شُفْتَه شَوْفًا، أي: جلوته، قال عنترة:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ مِنَ المُدَامَةِ بَعْدَمَا ... رَكَدَ الهَواجِرُ بِالمَشُوفِ المُعْلِمِ

قالوا: يعني بدينار – ويجوز أن يكون أراد القدح)[1].

سابعًا: يعني الرجل بإيراد الروايات الأخرى في الشاهد الشعري الذي يذكره، ثم يبيِّن الراجح منها؛ فنراه – على سبيل المثال لا الحصر – يورد الشاهد الخامس في كتابه وهو قول علقمة:

..... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

ثم يذكر الرواية الأخرى فيه، وهي:

..... يَوْمٌ رَذَاذٌ.....[2]

وكذلك يورد الشاهد الرابع عشر، وهو:

..... متى يأتِ غَوَاثُكَ من تَغُوثُ

ثم يقول: والأجود:

---

(١) المقتضب: ١١٧، ١١٨.

(٢) السابق: ٦٨.

....من تُغِيثُ[١]

ويورد كذلك عن أبي عليٍّ قول العجاج:

يَحُـــوذُهُنَّ وَلَـــهُ حُـــوْذِيّ

ثم يقول: (ويروى بالزاي)[٢].

وكذلك يورد قول أوس بن حجر، وهو:

..... كَـــالْمُزْبَرَانِيِّ عَيَّـــالٌ بِأَوْصَـــالِ

ثم يقول: (ويروى: عيَّار)[٣].

ونراه يورد قول نصيب، وهو:

أَهِيمُ بِدَعْـدِ مَـا حَيِـتُ فَـإِنْ أَمُـتْ فَلا صَلَحَتْ دَعْدٌ لِذِي خُلَّةٍ بَعْـدِي

ثم يسرد الروايات الأخرى قائلاً: (ويروى:

..... أُوَكِّلْ بِدَعْدٍ منْ يَهِيمُ بِهَـا بَعْـدِي)

ويروى:

---

(١) المقتضب: ٨١.
(٢) المقتضب: ٩١.
(٣) السابق: ١٣٠ – ١٣١.

فَوَا حَزَنَا مَنْ ذَا يَهِيمُ بِهَا بَعْدِي

والرواية الأولى أصح معنى)[١].

ثامنًا: يعني أبو الفتح عناية فائقة بالتعليل؛ فنراه يعلِّل مجيء أحرف من ذوات الواو بالياء بقوله: (على أنه قد جاءت عنهم في هذا الباب أحرف محفوظة من ذوات الواو بالياء؛ وذلك لغلبة الياء على الواو، وهي قولهم شُبْتُ الطعام فهو مَشِيبٌ ... وقياسه مَشُوبٌ؛ لأنه من شُبْتُه، أي: خلطته)[٢].

ويعلل تقديم ذوات الواو على ذوات الياء في ترتيبه بالعلة نفسها - أعني الغلبة - يقول: (ونقدم ذوات الواو على ذوات الياء؛ لغلبة الواو على العين في عموم تصرُّف اللغة، كما أنَّ الياء أغلب على اللام من الواو عليها، وعلَّة ذلك قائمة عند النظار من أهل التصريف، ونترك ذكرها تخفيفًا واكتفاءً بالمعلوم من حالها)[٣].

ومن تعليلاته أيضًا قوله: (واعلم أنه لا يقع في الكلام فعل لامه واو أو ياء وعينه أحد هذين الحرفين إلا وعينه مُصَحَّة غير مُعَلَّة؛

(١) المقتضب: ١٣٨.
(٢) السابق: ٦٣.
(٣) المقتضب: ٧٢.

وذلك لان لامه لا بد من إعلاله، فقد وجب إذا صحيح عينه [illegible] يجتمع عليه إعلالان متواليان، فإذا صحت عينه لما ذكرنا لم يجز إعلالها في اسم مفعول لصحتها في الفعل؛ فما عينه ولامه واوان:

قَوِيتُ وحَوِيتُ وتَوِيتُ؛ هذه الثلاثة لا غير، وهي من مضاعف الواو وأصلها: قَوِوْتُ، وحَوِوْتُ، وتَوِوْتُ؛ لأنها من القوَّة والحوَّة والتّو؛ فانقلبت اللام ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فتقول في اسم المفعول: هذا مكان مَقْوِيٌّ فيه، ومَحْوِيٌّ فيه، ومَتْوِي فيه، والأصل مَقْوُوٌّ ومَحْوُوٌّ ومَتْوُوٌّ فقلبت الواو الأخيرة التي هي لام ياء؛ لتطرفها واجتماع ثلاث واوات فصار تقديره مَقْوُوِيٌّ ومَحْوُوِيٌّ ومَتْوُوِيٌّ، فلما اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء كما قلبت في مَقْضِيٍّ ومَرْمِيٍّ، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة؛ لتصح الياء...)[1].

والرجل ذو عقلية تعليلية، فهو مولعٌ بذكر العلل وتوجيهها، كما ظهر من خلال النص السابق، وكما ظهر أيضًا من خلال مؤلَّفه الشهير الذي ألفه في علل التثنية، ولا أرى داعيًا يدعو إلى اقتباس نصوص منه، وذلك خشية الإطالة.

---

(١) المقتضب: ١٤٦.

تعقيب

بعد معايشتي لمؤلفات أبي الفتح ومن بينها هذا الكتاب يمكنني أن أقول إن أبا الفتح هذا باحث منهجيٌّ يتمتع بقدر عظيم من طبيعة التَثَبُّت والتَّحَرِّي والتحقيق والتدقيق، وأعجبني كلام قرأته لأحد الباحثين المعاصرين[1] يبرز فيه هذه السمة المنهجية من خلال كتاب لأبي الفتح حققه الباحث وهو كتاب تفسير أرجوزة أبي نواس، يقول الباحث – بعد أن أبرز هذه السمة عند ابن جني – : (ولست أحيلك –لتتعرف هذه الطبيعة عنده – على مؤلفاته، ولكنني أختصر لك الطريق فأقف بك عند هذا الكتاب، وأَلْفِتَ نظرك إلى ما صنع ابن جني قبل أن يكتبه، وكيف عمد بادئ ذي بَدْء إلى تحرير النَّص نَصِّ الأرجوزة التي سُئل شرحها فبدأ قراءتها من حفظه –وَهُوَ هُوَ– على من كان يراه أعلم منه باللغة والشعر والرواية، وأبعد إدراكًا للأغوار، وأصدق فهمًا للمعاني – عَنَيْتُ أستاذه أبا علي الفارسيّ– ليضمَّ علمه إلى علمه، ويزداد به فهمًا لما هو مقبل على شرحه، حتى إذا وضع كل لفظ من هذه الأرجوزة في قراره، وحقَّق الرواية، وكشف الغامض... أقبل على ما اعتزم من الشرح بوثوق، وأمان من

(١) هذا الباحث هو محمد بهجة الأثري محقق كتاب: تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني.

العِثار)[١].

ومع هذا فلي على صاحبي أبي الفتح مأخذان، أولهما يتعلق بترتيب مادته، والثاني يتعلق بنقلٍ عن أبي العباس المبرد، وهاك التفصيل:

المأخذ الأول: وهو خاص بالترتيب الداخلي لأسماء المفاعيل بحسب فاء الكلمة، حيث إنني رأيته تحت حرف الباء يضطرب في الترتيب فيقدم ما حقه التأخير؛ حيث قدَّم لفظة (مَشُوبٌ) على (مَرُوب)، قال: (والنارُ مَذُوبٌ عليها؛ أي: يَذُوبُ ما يُلْقَى عليها، والطعام مَشُوبٌ؛ أي: مَخْلُوطٌ. وهذا سِقَاءٌ مَرُوبٌ فيه؛ إذا كان يروب فيه اللبنُ)[٢].

وكذلك يُقَدِّم لفظة (مَشِيب) على (مَسِيب) في قوله: (وَنَعُوذُ بالله مِن الأمرِ المَشِيبِ لأجلِه من الشَّيْبِ، وهذا مكانٌ مَسِيبٌ فيه؛ إذا سَابَ فيه الماءُ)[٣].

وكذلك تحت حرف الجيم يُقدِّم لفظة (مَمُوج) على (مَعُوج) في

(١) مقدمة تحقيق تفسير أرجوزة أبي نواس: ٦.
(٢) المقتضب: ٧٧.
(٣) السابق: ٧٨.

قوله: (وهذه أرضٌ مَمُوجٌ عليها إذا ماج عليها الماءُ أو السرابُ. والربعُ مَعُوجٌ عليه من عُجْتُ؛ أي: عَطَفْت)[١].

وما دفعني لأخذ هذا المأخذ على أبي الفتح إلا ما لمسته عنده من دقة في الترتيب على امتداد صفحات كتابه، باستثناء ما ذكرته ههنا، وإن كان ما ذكرته ههنا لا يقلِّلُ من قيمة عمله هذا؛ لأنه يمكن حمله على السهو، فلعله سهو منه -رحمه الله.

المأخذ الثاني: ما نقله عن أبي العباس محمد بن يزيد المبِّرد (ت ٢٨٦هـ تقريبًا) من أنه يجيز إتمام مفعول من الواوي في هذا الباب كله، وقد ذكره في هذا الكتاب، وكذلك في المنصف، وذكره ابن عصفور في الممتع؛ يقول أبو الفتح في كتابنا هذا: (وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو في هذا الباب كلِّه، فاستحسن من هذا ما يدفعه السماع والقياس جميعًا؛ أما السماع فلأنه لم يرد منه إلا ما لا حكم له قلة وشذوذًا، وأما القياس فلاجتماع الواوين والضمة، ولم يسمع من واحد من العرب فيه الهمزة فدلَّ ذلك على أنه ليس عندهم في حكم: غارت عينه غئورًا، وحال عن العهد حئولاً، وقول الأخطل:

..... سَارَتْ إِلَيْهِم سُئُورُ الأَبْجَلِ الـضَّارِي[٢]

---

(١) المقتضب: ٨٣.
(٢) السابق: ٦٩-٧٠.

وقال أيضًا في المنصف[١]: (وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، خلافًا لأصحابنا كلهم... وقال أبو علي: وهذا خطأ؛ لأنه يجيز شيئًا ينفيه القياس وهو غير مسموع...).

ويقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في الممتع[٢]: (وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسًا على ما ورد منه...).

وقد نقل أبو حيَّان (ت ٧٥٤هـ) من خط ابن عصفور أن ما ذكره هنا عن المبرد هو ما نسبه إليه ابن جني، وهو خلاف ما يذهب إليه المبرد في تصريفه.

وطبيعة البحث والتَّحرِّي والتحقيق والتدقيق تقتضي الرجوع إلى كتب أبي العباس لِتَعَرُّف مذهبه والوقوف عليه، والذي يوقفنا على طِلْبَتِنَا ههنا هو كتابه المقتضب يتحدث الرجل عن بناء مفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو والياء، فيقول: (فإن بَنَيْت مفعولًا من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو: كَلامٌ مَقُولٌ وخَاتَمٌ مَصُوغٌ، وفي ذوات الياء: ثَوْبٌ مَبِيعٌ وطَعَامٌ مَكِيلٌ؛ وكان الأصل: مَكْيُول ومَقْوول، ولكن لما كانت العين ساكنة لسكونها في يَقُول ولحقتها واو مفعول،

(١) ١/ ٢٨٥.
(٢) ص٤٦١-٤٦٢.

حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، ومَبيعٌ: لحقت الواو ياء وهي ساكنة، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين... فإذا اضطر الشاعر جاز له أنْ يَرُدَّ مبيعًا وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: مَبْيوع، كما قال علقمة بن عَبَدَة:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُوم

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقال آخر:

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُون

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها، كراهية للضمة بين الواوين؛ وذلك أنه كان يلزم أن يقول: مَقْوُول، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة؛ إذ كان قد جاء في الكلام مثله؛ ولكنه يعتلُّ لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فِعْل؛ فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك؛ فمما جاء قولهم: النَّوُور، وقولهم سِرْتُ سُوُورًا. قال أبو ذؤيب:

وَغَيَّرَ مَاءُ المَرْدِ فَاهَا، فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّوُورِ، وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُها

وقال العجاج:

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الغُوُور .....

وهذا أثقل من مفعول من الواو؛ لأن فيه واوين وضمتين، وإنما ثَمَّ واوان بينهما ضمة)[١].

وكلام أبي العباس المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي إنما يجوز في ضرورة الشعر. وكذلك نقل عنه ابن الشجري في أماليه[٢]. أما أبو الفتح فينسب إلى أبي العباس الجواز غير المقيد، كما هو واضح في كلامه، وكذلك فعل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل[٣]، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في الهمع[٤]، والأشموني (ت ٩٢٩هـ) في شرحه على الألفية[٥].

والمبرد في جواز ذلك في الضرورة إنما جرى على قاعدة عامة كررها كثيرًا في المقتضب – كما ذكر الشيخ عضيمة – والقاعدة هي أنه يجوز في الضرورة الشعرية ردُّ جميع الأشياء إلى أصولها[٦].

ومما يترجح لديَّ أن صاحب الرأي الذي نسبه أبو الفتح إلى أبي العباس هو الكسائي (ت ١٨٠هـ)؛ كما جاء في شرح الشافية[٧]؛

(١) المقتضب للمبرد: ١/ ١٠٠-١٠٣.
(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ١/ ٢١٠.
(٣) ينظر: ١٠/ ٨٠.
(٤) ينظر: ٢/ ٢٢٤.
(٥) ينظر: ٣/ ٣٥٨.
(٦) ينظر المقتضب للمبرد: ١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، وغير ذلك.
(٧) ٣/ ١٤٩-١٥٠.

حيث قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): (وحكى الكسائي: خاتم مَصْووغٌ وأجاز فيه كلِّه أن يأتي على الأصل قياسًا.

obeikandl.com

المبحث الثاني

obeikandl.com

المبحث الثاني

آراؤه واختياراته في الكتاب

لأبي الفتح في كتابه هذا آراء مبتكرة وشخصية متميزة؛ فنراه يَبْتَكِرُ، وَيُرَجِّحُ، ويُخَطِئُ، ويُظْهِرُ الأجودَ من اللغات، ويُبَيِّنُ السماعيَّ فيها، ويحكم بالشذوذ أو القلَّة على ما خالف القياس ويبيِّن وجه القياس فيه، وإليك البيان:

تحدث الرجل عن كيفية معرفة عين الماضي المعتل العين هل هي واو أو ياء، فقال: (واعتبارُ الماضي المعتلِّ العين إذا أردت معرفة عينه هل هي واوٌ أو ياءٌ أنْ تَبْنيَ منه فَعْلَةً، وهو أفْعَلُ من كذا؛ فإنَّ هذا موضعٌ يَصِحُّ فيه الحرفانِ، ويظهرانِ على أصولهما، وذلك نحو: صَاغَ صوْغَةً، وهو أصْوَغُ منك، وخَاطَ خِيْطَةً، وهو أخْيَطُ منك؛ فهذا لا ينكسر وإنْ كانوا قد قالوا: هو أَحْيَلُ منك، مع قولهم: يَتَحَاوَلانِ، وقالوا أيضًا: هو أَلْيَطُ بقلبي من غيره، مع قولهم: لاطَ حَوْضَه يَلُوطُه؛ إذا مَدَرُه)[1].

وضابطه في هذه المسألة دقيقٌ مطَّرد، وأما قولهم: هو أَحيلُ منك - بمعنى: أكثر حيلة - فأصله الواو - أحْوَل - وقد أُبْدِلَت الواو

(١) المقتضب: ٧١.

بغير مُوْجِبٍ تصريفيٍّ، وهو شاذٌّ لم يَجُز القياس عليه ولا على ما أشبهه[١]. وإنّما حُكِم على الياء بالبدلية، ولم يُقَل إنّهما لغتان؛ لأنهم قالوا: هما يَتَحَاوَلانِ؛ إذا قابل كلٌّ منهما احتياله باحتيال صاحبه[٢].

وأما قولهم: (هو أَلْيَطُ بقلبي من غيره) فقد أجاب عنه بقوله: (على أنه قد يمكن أن يكون قولهم: هو أَلْيَطُ بقلبي؛ أي: أَلْصَقُ به؛ مأخوذًا من اللِّيطِ – وهو القِشْرُ –؛ لأنَّ قِشْرَ الشيء ملاصقٌ له. واللِّيطُ من الياء لقولهم في جمعه: أَلْيَاط. ولو كان من الواو لقالوا: أَلْوَاط، كريحٍ وأرواح، وقيل وأقوال ولا اعتبار بعِيدٍ وأعيادٍ؛ لأنه عندنا من البدل اللازم)[٣].

يرى أنَّ طَيَّئًا فَيْعِلٌ من طَاءَ يَطُوءُ، ويُخَطِّئ مَنْ يرى أنَّه مُشْتَقٌّ من: طَوَى؛ استمع إليه وهو يقول: «وهذا بَلَدٌ مَطُوءٌ فيه؛ من طَاءَ يَطُوءُ؛ أي: ذَهَبَ وَجَاءَ. وطَيِّئٌ: فَيْعِلٌ منه عندنا، وَمَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ طَيَّئًا سُمِّي بذلك؛ لأنه أوَّلُ من طَوَى المنازل فقد أخطأ خطأً فاحشًا)[٤].

وهو يرى أنَّ مَهُوبًا شاذٌّ؛ لمجيئه بالواو وهو من اليائي، ويرى أنَّ

(١) ينظر المنتخب: ٥٥٧.
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢١٥٠.
(٣) المقتضب: ٧٢.
(٤) السابق: ٧٤، وهذا النصُّ نقله ابن منظور في اللسان/ طوأ/ ٨: ٢١٥.

صوابه وقياسه مَهِيبٌ؛ لأنَّه من الهَيْبَةِ[١]. وهو بهذا يختلف مع معاصره الجوهري (ت ٣٩٣هـ) الذي يسوِّي بين مَهِيبٍ ومَهُوبٍ في قوله: (رجل مهيبٌ، أي: يَهَابُهُ الناسُ، وكذلك رجلٌ مَهُوبٌ؛ كان مَهُوبٌ بُنِي على قولهم: هُوبَ الرجُلُ؛ لَمَّا نُقِل من الياء إلى الواو فيما لم يُسَمَّ فاعله)[٢].

وتظهر شخصيتُه القيَّاسة بوضوحٍ عندما بيَّن لنا رأيه في حكم الألفاظ التي سُمِعَتْ عن بعض العرب بالياء، وهي من ذوات الواو، فذكر أنَّها تحفظ، ولا يقاس عليها، ثم أخذ يبيِّن لنا القياس فيها؛ يقول الرجل: (على أنه قد جاءت عنهم في هذا الباب أحرف محفوظة من ذوات الواو بالياء؛ وذلك لغلبة الياء على الواو، وهي قولهم: شُبْتُ الطعامَ فهو مَشِيبٌ ...، وقياسه: مَشُوبٌ؛ لأنه من شُبْتُه؛ أي: خَلَطْتُه، وقالوا أيضًا: لُمْتُ الرجُل فهو مَلِيمٌ. وقياسُه: مَلُومٌ، وحكى سيبويه؛ غارٌ مَنِيلٌ؛ أي: يُنَالُ ما فيه، وهو من تَنَاوَلْتُ، وقياسُه: منولٌ، وحكي أيضًا أرض مميت عليها وقياسه: مموت؛ لأنه من الموت وحكو: غصن مريح، وقياسه: مَرُوحٌ؛ لقولهم: الروح، وروَّحْتُه، وأرواح، وهي المِرْوَحَةُ ...، وحكى أحمدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ: أرْضٌ معِيهَةٌ؛ من

(١) المقتضب: ٦٦، وينظر كذلك: التمام: ١٥٣، والخصائص: ١/ ٧٨.
(٢) الصحاح/ هيب/ ٢٣٩.

العَاهِة، وقياسُه: معُوهَةٌ، لقولهم: أَعْوَهَ القومُ، إذا وقعت العاهةُ في إبلهم. وجميع هذه الأحرف الواو فيه مسموعة كثيرة، وإنَّما ذكرناها لتحفظ، ولا يقاس عليها)[١].

ويرى الرجل أنك إذا بَنَيْتَ مما عينه في الأصل واو على مثلا: فَعلتُ، قُلْتَ في نحو خَافَ: خِفْتُ، وأصله خَوِفْتُ، فإنَّ مضارعه يأتي على يَفْعَلُ، فيصير يَخَافُ؛ يقول: (ولا تَزَالُ مَرْجُوًّا مَسُولًا؛ من لغة من قال: سلته أَسَالُهُ، وهما يَتَسَاوَلانِ؛ تجري هذه اللغة مجرى خِفْتُه أخافُه)[٢].

وقد نقل ابن منظور هذا الرأي عن ابن جني عندما قال: (والسَّولَةُ كالسُّولِ – عن ابن جنِّي – وأصلُ السُّولِ الهمزُ عند العرب ... قال –أي: ابن جنِّي–: ومن لم يهمز جعله مثل خَافَ، تقول: سِلْتُه أَسَالُه فهو مَسُولٌ، مثل خِفْتُه أخافُه فهو مَخُوفٌ، قال: وأصله الواو بدليل قولهم في هذه اللغة: هما يَتَسَاوَلانِ)[٣].

ونراه يُخَطِّئُ بعض الأقوال، ويرى أنَّها من لحن العامَّة، ثم يذكر

---

(١) المقتضب: ٦٣-٦٥.

(٢) المصدر السابق: ١٢٧، والعلة عند ابن جني التخفيف، وقد تحدث في المنصف عن وجه الخفة في خِفْتُ أَخَافُ، ارجع إليه في (١/ ٢٤٤).

(٣) اللسان / سأل: ٦/ ١٣٤.

الصواب فيها، وسنكتفي بإيراد نَصَّين للتدليل على ما نحن بصدده؛ الأول قوله: (وهذا أمرٌ مَهُوشٌ فيه، من الهَوْشِ والتهويش، وقول العامَّة: وقعنا في التشويش، لا وجه له، وإنما هو التهويش)[١]. والثاني قوله: (وهالني الشيءُ فأنا مَهُولٌ، وقول العامة: هذا أمرٌ مَهُولٌ لا وجه له، إنما الصواب: عظيمٌ هائلٌ)[٢].

وقد تأثر الحريريُّ (ت ٥١٦هـ) وابن الجوزيِّ (ت ٥٩٧هـ) بما قاله أبو الفتح في النصين السابقين؛ فنرى الحريريَّ يقول في درَّة الغوَّاص[٣]: (ويقولون: شوَّشْتُ الأمرَ وهو مُشَوَّشٌ. والصواب أن يقال فيه: هَوَّشْتُه وهو مُهَوَّشٌ؛ لأنه من الهوْشِ، وهو اختلاطُ الشيء، ومن الحديث: «**إياكم وهوشات الأسواق**» ويقول ابن الجوزيِّ في تقويم اللسان[٤]: (وتقول: هَوَّشْتُ الشيَ، إذا خلطتَه، ومنه أُخِذَ اسم أبي المُهَوَّشِ الشاعر. والعامَّة تقول: شَوَّشْتُه. وقرأت على شيخنا أبي منصور، قال: أجمع أهل اللغة أن التشويش لا أصل له في العربية، وأنَّه من كلام المولدين، وخَطَّأوا الليث فيه).

وأبو الفتح في هذا يختلف في الرأي مع معاصره الجوهريِّ (ت

(١) المقتضب: ١٠٣-١٠٤.
(٢) المصدر السابق: ١٢٩.
(٣) ص٤٧.
(٤) ص١٨٥ – ١٨٦.

٣٩٣هـ) الذي يُثْبِتُ التشويش في قوله: (والتشويشُ: التخليطُ. وقد تشوَّشَ عليه الأمر)[١].

وكذلك أخذ ابن الجوزيِّ (ت ٥٩٧هـ) ما قاله أبو الفتح في النص الثاني، حيث قال في تقويم اللسان [٢]: (وهذا أمرٌ هائلٌ. وهم يقولون مَهُولٌ).

ونراه في بعض الأحيان يذكر أكثر من لغة في اللفظة الواحدة، ولكنه يرجح واحدة، ومما يدل على ذلك قوله في حرف الباء: (وأنت مَهِيبٌ أجودُ من مَهُوبٍ)[٣]. وقوله في حرف الباء كذلك: (وأرضٌ مَمُوتٌ عليها أجودُ من مَميتٍ)[٤]. وقوله في حرف الحاء: (وغُصْنٌ مَرُوحٌ أجود من مَرِيحٍ)[٥]. وغير ذلك.

ونراه في بعض الأحيان يُخَطِّئُ بعضَ الروايات؛ حيث خطَّأ رواية (يابس) في قول الهُذْلولِ بن كعب العنبريِّ -وهو الشاهد رقم(٢١) في المقتضب:

---

(١) الصحاح / شوش / ١٠٠٩.
(٢) ص١٨٥.
(٣) المقتضب: ٧٨.
(٤) المصدر السابق: ٧٩.
(٥) المصدر السابق: ٨٤.

أَلَسْتُ أَرُدُّ القِرْنَ يَرْكَبُ رَدْعَهُ وَفِيهِ سِنَانٌ ذُو غِرَارَيْنِ تَائِسُ

ورأى أن الرواية (نائس) بمعنى: مضطرب، يذهب ويجيء، وقال: (ومن رواه) يابس) فقد أخطأ وأفحش في التصحيف)[١].

ومما يشار إليه ههنا أن الرواية التي أنكرها أبو الفتح -وهي رواية (يابس)- هي رواية أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)[٢] وتابعه فيها ابن سِيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)[٣].

أثبت الرجل مَغُوثًا – اسم المفعول من غَاثَ يَغُوثُ، وذلك عندما قال: (رَجُلٌ مَغُوثٌ، في معنى: مُغَاث، وهو قليل – وأنشدوا:

..... مَتَى يَأْتِي غَوَاثُكَ مَنْ تَغُوثُ[٤]

وهو بهذا يختلف في الرأي مع معاصره الأزهري (٣٧٠هـ) الذي يمنع ذلك، ويذكر أنَّه لم يَسمَعْ أحدًا يقول: غَاثَهُ يَغُوثُه – بالواو[٥].

---

(١) المقتضب: ١٠٠، وقد نقل ابن منظور نصَّ ابن جني هذا، ونقل كذلك روايته للبيت، وذلك في اللسان: ٥/ ١٨٨.
(٢) ينظر التهذيب: ٩/ ٢٤٣.
(٣) ينظر المخصص: ٦/ ١١٥.
(٤) المقتضب: ٨١، وقد أنشده ابن جني في المُبْهِج ص١١٣، وقال: (يقال: غُثْتُ الرجلَ أُغُوثه؛ من الغوث؛ أي: أَغَثْتُه).
(٥) ينظر اللسان/ غوث/ ١٠:١٣٩.

هذه جملة من آرائه في المقتضب، وثمة آراء أخرى في الكتاب، ولكنا اكتفينا بما ذكرنا خشية الإطالة، وهذه الآراء تكشف لنا جانبًا مهمًّا من جوانب شخصية أبي الفتح، وأرى أن حديثي عن اختياراته سيكشف جانبًا آخر من جوانب شخصية الرجل لا يقل أهمية عن سابقه، وسيكون حديثي عن اختياراته ههنا مختصرًا، وإليك البيان:

يقول: (تقول: هذه حالٌ مَبُوءٌ بها؛ أي: مُنْصَرَفٌ بها؛ من قولك: بَاءَ بكذا؛ أي: انْصَرَفَ وَرَجَعَ به)[١].

وهو ههنا يختار رأي أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)[٢].

ويقول: (والرجل مَشُوءٌ؛ أي: مخزونٌ)[٣].

وهو هنا يختار رأي الأصمعي عبد الملك بن قُرَيب (ت ٢١٣هـ)[٤].

ويرى أن مشوبًا في قوله: (الطعام مَشُوبٌ) بمعنى مخلوط[٥]،

---

(١) المقتضب: ٧٣.
(٢) حكاه الجوهري في الصحاح/ بوأ/ ٣٨.
(٣) المقتضب: ٧٣.
(٤) حكاه ابن منظور في اللسان / شوأ/ ٧ : ١٠.
(٥) المقتضب: ٧٦.

وهو عين ما يراه كُرَاعُ النَّمْلِ (ت ٣١٠هـ)[١].

ويقول: (والماء مَلُوبٌ حوله؛ أي: مَدُورٌ حوله؛ من: لُبْتُ حول الماء أَلُوبُ لَوْبًا)[٢].

وهو هنا يتفق في الرأي مع الأصمعي (ت ٢١٣هـ) الذي يقول: (إذا طافت الإبلُ على الحَوْضِ، ولم تَقْدِر على الماء؛ لكثرة الزحام فذلك اللَّوْبُ، يقال: تركتُها لوائب على الحوض)[٣].

ويقول: (هِدْتُ الرجُلَ فهو مَهِيدٌ؛ أي: أزْعَجْتَه وأَقْلَقْتَه)[٤].

فنراه يُثْبِتُ اسم المفعول (مَهِيد) من الفعل هاد يَهِيد. وقد ذكر المضارع (يَهِيدُ) من قبلُ يعقوبُ بن السِّكِّيت (ت ٢٤٤هـ) في قوله: (لا يُنْطَقُ بـ (يَهِيد) إلا بحرفٍ جَحْدٍ)[٥].

وقد اطَّلع ابن جني على بعض مصنفات ابن السِّكيت، وقد شرح بعضًا منها، وقد نصّ على ذلك هو نفسُه كما تدلُّ على ذلك إجازته التي كتبها لتلميذه الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر سنة

---

(١) المنتخب: ٤١٢.
(٢) المقتضب: ٧٧.
(٣) حكاه الجوهري في الصحاح / لوب / ٢٢١.
(٤) المقتضب: ٩٠.
(٥) حكاه الجوهري في الصحاح / هيد / ٥٥٨.

٣٨٤هـ ليروي عنه كتبه ومصنفاته[١].

ويقول: (والرجل مَضُورٌ، بمعنى: مَضِير؛ يقال: ضِرْتُه أَضِيرُه، وضُرْتُه أَضُوره)[٢].

فقد أثبت الرجل ضار يضور – بالواو – وهو في هذا متأثر بالكسائي (ت ١٨٠هـ تقريبًا) الذي ذكر أنه سَمِعَ بعض العرب يقول: لا يَنْفَعُني ذلك ولا يَضُورُنِي[٣].

وقد أثبت اسم المفعول (مريع) من الفعل راع يَرِيع الذي ذكره الحسن البصريُّ (ت ١١٠هـ)، يقول: (والحقُّ مَرِيعٌ إليه؛ قال الحسن بن أبي الحسن البصري –رحمه الله– لرجلٍ سأله عن صائم قَاءَ: هل رَاعَ عليه القيْءُ؛ أي: رَجَعَ)[٤].

ونراه يقول: (وهذا أمرٌ صَعْبٌ مَكِيعٌ عنه، من قولك: كِعْتُ عن الأمر، بمعنى كَعَعْتُ عنه؛ أي: جَبُنْتُ عن الأمر فَرَجَعْتُ)[٥].

---

(١) نصُّ هذه الإجازة أثبتُّه في المقتضب عقيب الحديث عن آثار ابن جني في ص٣٥.
(٢) المقتضب: ٩٣.
(٣) حكاه الجوهريّ في الصحاح / ضور/ ٧٢٣.
(٤) المقتضب: ١١٤
(٥) المصدر السابق: ١١٥.

obeikandl.com

المبحث الثالث

obeikandl.com

المبحث الثالث

شواهده في الكتاب

أولاً: القرآن الكريم

لم يكثر أبو الفتح من الاستشهاد بالقرآن الكريم في هذا الكتاب؛ حيث نراه يستشهد فيه بتسع آيات من كتاب الله -عز وجل- فقط؛ ثنتين من سورة البقرة، وهما قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَا ﴾[١]،﴿ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ﴾[٢]، واستشهد بالأولى على إثبات اسم المفعول من : آدَ يَؤُودُ، وهو: مَؤُودٌ، وبالثانية على إثبات اسم المفعول من : صَارَ يَصُورُ، وهو: مَصُورٌ؛ أي مجموع معطوف، وكذلك استشهد بآية من سورة الأعراف وهي قوله تعالى:﴿إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ﴾[٣] لإثبات اسم المفعول من: هاد، وهو: مَهُودٌ؛ بمعنى: مَتُوب. وكذلك استشهد بآية من هود وأخرى من الإسراء وهما قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾[٤]، ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ ﴾[٥]؛ الأولى؛ منهما لإثبات اسم المفعول من: غاض، وهو: مَغِيضٌ؛ أي: مُنْتَقَصٌ، والثانية لإثبات

---

(١) آية رقم (٢٥٥)، وينظر المقتضب: ٨٨.
(٢) آية رقم (٢٦٠)، وينظر السابق: ٩٣.
(٣) آية رقم (١٥٦)، وينظر السابق: ٨٩.
(٤) آية رقم (٤٤)، وينظر السابق: ١٠٨.
(٥) آية رقم (٥)، وينظر السابق: ٩٨.

اسم المفعول من: جاس، وهو: مَجُوسٌ؛ أي: مَطُوء.

ونراه يستشهد كذلك بآيتين من سورة ص، الأولى؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] لإثبات اسم المفعول من ناص، وهو: مَنُوصٌ؛ بمعنى: مُتَأَخَّر عنه. والثانية؛ وهي قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[2]، وقد استشهد بها لتقرير لفظة لغوية وهي لفظة: تُمْسَحُ، بمعنى تُقْطَع، وكذلك استشهد بآية من سورة النَّجم، وهي قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[3]، لإثبات اسم المفعول من ضِزْتُه؛ أي: جُرْتُ عليه، وهو : مَضِيزٌ. وأخيرًا استشهد بآية من سورة المطففين وهي قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[4] لتقرير اسم المفعول من: ران، وهو: مَرِينٌ؛ بمعنى: مُغَطًّى.

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو: ما هو المنهج الذي كان ينتهجه عالمنا أبو الفتح في الاستشهاد بالقرآن الكريم؟.

وأبادر فأقول: احتلَّ الشاهد القرآني عند أبي الفتح -مع قِلَّته-

(١) آية رقم (٣)، وينظر السابق: ١٠٦.
(٢) آية رقم (٣٣)، وينظر السابق: ١١٢.
(٣) آية رقم (٢٢)، وينظر المقتضب: ٩٦.
(٤) آية رقم (١٤)، وينظر السابق: ١٤١.

مكانة بارزة؛ حيث نراه يوجه إليه الكثير من عنايته واهتمامه، ويعتمده اعتمادًا عظيمًا في إثبات اللفظة وتقريرها، وكان في كثير من الأحيان يثبت اللفظة بناء على ما ورد في القرآن الكريم فقط؛ ومما يؤديِّد ذلك ما يلي:

إنه كثيرًا ما كان يكتفي بالآية القرآنية دون أن يذكر معها شاهدًا آخر من كلام العرب الشعري أو النثري -واكتفاؤه بالشاهد القرآني دليل قاطع على المكانة المرموقة التي يحتلُّها هذا المصدر المهم عنده- ومن ذلك أنه اكتفى بقوله تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ شاهدًا لتقرير اسم المفعول: مَهُود، عندما قال: (وهذا ذنْبٌ مَهُودٌ منه؛ أي: مَتُوبٌ منه؛ من قول الله سبحانه: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾؛ أي: تُبْنَا)[1].

واكتفى بالشاهد القرآني في قوله: (والشيء مَصُورٌ؛ أي: مجموعٌ معطوفٌ؛ من صُرْتُ الشيء، أي: جمعته وثنيته)[2].

واكتفى بالشاهد القرآني في قوله: (الرجل مَضِيزٌ، من: ضِزْتُه؛ أي: جُرْتُ عليه ومنه: (قِسْمَةٌ ضيزى)[3].

---

(١) المقتضب: ٨٩.
(٢) المصدر السابق: ٩٣.
(٣) المصدر السابق:٩٦.

وكذلك في قوله: وبلد العدو مَجُوسٌ؛ أي: مَطُوء، من قوله تعالى: ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾[١]، وكذلك في قوله: (والماء مغيضٌ؛ أي مُنْتَقَصٌ؛ من قول الله سبحانه:﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[٢].وفي قوله: (وتُمْسَحُ؛ أي: تُقْطَعُ؛ من قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[٣] ، وفي قوله: (والرجل مَرِينٌ على قلبه؛ من قول الله سبحانه: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾؛ أي: غطَّى عليها وغشاها[٤].

إنه إذا اجتمع الشاهد القرآني مع غيره من الشواهد نراه يذكر أولاً الشاهد القرآن -وهذا دليلٌ على احترامه وتقديره له- فإذا اجتمع الشاهد القرآني مع آخر من الشعر قدَّم الأول؛ كما فعل وهو بصدد الحديث عن: مَؤُود -اسم المفعول من آدَ يَؤُودُ- حيث يقول: (تقول: الرجُلُ مَؤُودٌ؛ أي مُثْقَلٌ؛ من قوله -سبحانه- (ولا يَؤودُهُ حِفْظُهُمَا). وأنشدنا أبو علي لحسان:

وَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدَوْدِنًا ... إِذَا مَا تَنُوءُ بِهِ آدَهَا[٥]

(١) المصدر السابق: ٩٨.
(٢) المصدر السابق: ١٠٨.
(٣) المصدر السابق: ١١٢.
(٤) المقتضب:١٤١.
(٥) المقتضب: ٨٨.

ثانيًا: القراءات[١]

نظرًا لوجازة هذا الكتاب واختصاره فقد عمد فيه صاحبه أبو الفتح على تقليل الشواهد عامة، وقد لاحظنا أنه اكتفى بتسع آيات من القرآن الكريم، وسنرى أن شواهده الشعرية ليست كثيرة، بل هي قليلة، ونصَّ أبو الفتح على قلَّة شواهده في خاتمة الكتاب بقوله: (ودعانا إلى إقلال شواهده وترك التصرف في أنحائه واشتقاقاته كراهة الملل والسآمة، وفيما أتينا به دليل على ما أضربنا عنه بمشيئة الله)[٢].

أما عن استشهاده بالقراءات في كتابه هذا فلم نجد له سوى قراءة واحدة، وهي قراءة شاذة منسوبة إلى أبي السَّمَّال، وقد استشهد بها على إثبات لفظة: مَحُوس؛ اسم المفعول من: حاس؛ يقول: (وبلد العدو مَجُوس؛ أي: مطُوءٌ؛ من قوله تعالى: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾، ومثله: مَحوسٌ؛ قرأ أبو السَّمَّال: (فَحَاسُوا خِلالَ الدِّيار) بالحاء، حكاها أبو زيد[٣].

---

(١) بين لنا الإمام الزركشيّ معنى القرآن الكريم، ومعنى القراءات بقوله: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣١٨.

(٢) ينظر المقتضب:١٤٨.

(٣) المصدر السابق: ٩٨- ٩٩.

وهذه القراءة أوردها أبو الفتح في كتابه المحتسب منسوبة إلى أبي السَّمَّال أيضًا ومحكية عن أبي زيد أو غيره؛ يقول: (ومن ذلك قراءة أبي السَّمَّال (فحاسوا) بالحاء. قال أبو الفتح: قال أبو زيد أو غيره: قلت له: إنما هو: (فجاسوا)، فقال: (فحاسوا وجاسوا واحد)[1].

ولعلك لاحظت أن أبا الفتح قد استشهد بهذه القراءة الشاذة على إثبات لفظة محوس التي هي بمعنى مجوس وجعلها جنبًا إلى جنب مع الشاهد القرآني، وهو بهذا الموقف المعتدل من القراءات يخالف ذلك الموقف المتعنِّت الذي وقفه غيره من نحاة المدرسة البصرية من الاحتجاج بالقراءات؛ فهم يلحنون ويضعِّفون ويخطئون القراءات التي لا توافق أقيستهم ومذهبهم.

ولسنا هاهنا بصدد الحديث عن موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات، ونكتفي بما قدمناه خشية الإطالة.

ثالثًا: الحديث الشريف

استشهد أبو الفتح بحديثين اثنين فقط؛ الأول وهو قوله -ﷺ-: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي**» وذكره شاهدًا لإثبات: مَغِين؛ اسم المفعول من:

(١) المحتسب: ٢/ ١٥

غان[١]، والثاني وهو قوله -ﷺ-: «شَاهَتِ الوُجُوه» ذكره في حرف الهاء شاهدًا لإثبات لفظة: مشوه؛ اسم المفعول من: شاه[٢].

وقد اكتفى أبو الفتح بهما على إثبات اللفظتين دون أن يعضِّدهما بشاهد؛ آخر مِمَّا يدلُّ على أن أبا الفتح مع -أنهما حديثان فقط- لم يكن من هؤلاء الرافضين الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، بل كان يستشهد به ويعدُّه مصدرًا مهمًّا من مصادر الاحتجاج، وهذا ردٌّ على من قال: إن أول من احتجَّ بالحديث النبويِّ الشريف هو النحوي ابن خروف المتوفَّي سنة تسع وستمائة، وأن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث النبويِّ.

رابعًا: الأقوال والأمثال

استشهد صاحبنا بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قولهم: (هو أَحْيَلُ منك)[٣]، وقولهم: (هو أَلْيَطُ بقلبي من غيره)[٤] (وفلانٌ يَهُوءُ بنفسه إلى معالي الأمور)[٥]، وقول ذي الرمة (ت ١١٧هـ): (قاتل الله أمة بني فلان ما أفصحها،

(١) ينظر المقتضب: ١٤٢.
(٢) ينظر المصدر السابق: ١٤٤.
(٣) ينظر المقتضب: ٧١.
(٤) ينظر السابق: ٧١.
(٥) ينظر السابق: ٧٤.

سألتها فقلت لها: كيف كان المطر عندكم؟ قالت غِثنا ما شئنا)[١]، وقولهم: (ما عجبت بكلامه)[٢]، وقول العامة: (وقعنا في التشويش)[٣] وغير ذلك مما يطول البحث بذكره.

خامسًا: الشعر

استشهد أبو الفتح في كتابه هذا بأحدٍ وستين شاهدًا من الشعر تنوعت بحورها فشملت معظم البحور العروضية المعروفة.

وقد لاحظت -من معايشتي للكتاب- أنَّ شعراءه قد تنوعت طبقاتهم؛ حيث نراه يستشهد بشعر شعراء من الطبقة الأولى كعنترة[٤] والأعشى (ت ٧هـ)[٥]. وكذلك نراه يستشهد بشعر المخضرمين وهم شعراء الطبقة الثانية مثل: حسان بن ثابت (ت ٦٠هـ تقريبًا)[٦]،وكذلك يستشهد بشعرِ لجرير (ت ١١٤هـ)[٧] وهو من شعراء الطبقة الثالثة.

---

(١) ينظر السابق: ٨٢.
(٢) ينظر السابق: ٨٣.
(٣) ينظر السابق: ١٠٤.
(٤) ينظر المقتضب: ١١٨.
(٥) ينظر السابق: ١١٣، ١٢٥.
(٦) ينظر السابق: ٨٨.
(٧) ينظر السابق: ١٢٩.

أما عن منهجه في الاستشهاد بالشعر فيتلخص في النقاط التالية

١- لم يلتزم الرجل طريقة واحدة في إيراد الأبيات المستشهد بها؛ فقد كان في معظم الأحيان يذكر البيت كاملًا، وكان في بعضها يكتفي بذكر شطر منه، الصدر أو العجز، وكان ذلك في أحد عشر بيتًا من أبيات الكتاب التي زادت على الستين بيتًا.

٢- اهتمَّ أبو الفتح اهتمامًا عظيمًا بتوثيق الأبيات الشعرية، وذلك بذكر سلسلة الإسناد، ومما يؤيد ذلك قوله وهو يتحدث عن إتمام بني تميم اسم المفعول الثلاثي المعتل العين بالياء: (وأخبرني أبو علي قراءة عليه، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي، قال: بنو تميم -فيم زعم علماؤنا- يُتِمُّون مفعولًا من الياء، فيقولون: ثَوْبٌ مَخْيُوطٌ وبُرٌّ مَكْيُولٌ، وأنشد أبو عثمان عنه، عن أبي عمرو:

وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وأنشد أيضًا لعلقمة:

..... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجنُ مَغْيُومُ[1]

ويقول في حرف الراء: (وأنشدنا أبو علي لحسان:

(١) المقتضب: ٦٧ – ٦٨.

وَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدَوْدِنًا إِذَا مَاتنُوءُ بِهِ آدَهَا[1]

وثمة مواضع أخرى، ولكن نكتفي بما ذكرنا خشية الإطالة.

٣- لا يهتم أبو الفتح كثيرًا بنسبة الأبيات إلى قائليها؛ حيث وصل مجموع الأبيات التي استشهد بها منسوبة إلى أصحابها في هذا الكتاب أربعة عشر بيتًا فقط من مجموع الأبيات التي وردت فيه وعددها (٦١) بيتًا كما ذكرنا.

(١) السابق: ٨٨.

obeikandl.com

المبحث الرابع
أصول الاستدلال في الكتاب

مما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن لأبي الفتح باعًا طويلاً وجهدًا كبيرًا في الأصول، وهو أول من ألَّف فيه بهذه السعة وهذا الشمول، وكتابه (الخصائص) خير شاهد على ما أقول؛ إذ هو من أشرف ما صُنِّف في ذلك، وقد أشار صاحبه إلى ذلك عندما قال: (واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنِّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحِيْطة والصون، وآخذه له من حصَّة التوقير والأون، وأجمِعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة فكانت مسافر وجوهه ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره وتَحِي إليَّ بما خِيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أنَّ تعريد كلٍّ من الفريقين البصريين والكوفيين، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلًا عن اقتحام غِماره ولُجَجه، إنما كان الامتناع جانبه وانتشار شعاعه وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنا لم نر أحدًا من البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلْمِمْ فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو يُعلق علي به، وسنقول في

معناه[١].

ولا يعنينا الآن الحديث عن جهد عالمنا أبي الفتح في أصول النحو والتصريف بقدر ما يعنينا بيان أدلة الصناعة في هذا الكتاب باختصار وبالقدر الذي تسمح به طبيعة العمل، وإليك البيان:

أولًا: السماع والنقل

النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، كما ذكر صاحب الإغراب[٢].

وقد تكلمنا على (السماع) في أثناء كلامنا على الشواهد وبيَّنَّا منهجه في كل مصدر على حدة، ونضيف هنا إلى ما سبق ما يلي:

١- أنه ينقل عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم مشافهة أو عن طريق نَقَلة صادقين ثقات، ومما يؤيد ذلك قوله: (وحكى سيبويه: غار مَنِيل؛ أي: يُنال ما فيه، وهو من تَنَاوَلْتُ، وقياسه: مَنُول، وحكى أيضًا: أرضٌ مَميتٌ عليها، وقياسه مَمُوتٌ، لأنه من الموت)[٣].

---

(١) قاله في الخصائص: ١/ ١-٢.
(٢) ينظر الإغراب في جدل الإعراب: ص٤٥.
(٣) المقتضب: ٦٤.

وقوله: (حكى أحمد بن يحيى ثعلب: أرض مَعِيهَةٌ، من العاهة، وقياسه: مَعُوهَةٌ؛ لقولهم: أعوه القوم، إذا وقعت العاهة في إبلهم)[1].

ومما يؤيِّده كذلك قوله: (وأخبرني أبو عليٍّ قراءة عليه، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي، قال: بنو تميم -فيما زعم علماؤنا- يُتِمُّون مفعولاً من الياء فيقولون: ثوب مخيوط وبُرٌّ مكيول، وأنشد أبو عثمان عنه عن أبي عمرو:

وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وأنشد أيضًا لعلقمة:

..... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجنُ مَغْيُوم

ويروى أيضًا: (يَوْمٌ رَذَاذٌ)[2].

٢- الرجل -مع أنه عقلية قيَّاسة- يولي المسموع كثير اهتمام، ونراه في كثير من الأحيان يقوِّي به القياس ويدعمه؛ يدلك على ذلك قوله: (على أنه قد جاءت عنهم في هذا الباب أحرف محفوظة من ذوات الواو بالياء، وذلك لغلبة الياء على الواو، وهو قولهم: شُبْتُ الطعامَ فهو مَشِيبٌ؛ قال الشاعر:

---

(١) المقتضب: ٦٥.
(٢) المقتضب: ٦٧- ٦٨.

سَيَكْفِيكَ صَرْبَ القَوْمِ لُحْمٌ مُعَرَّضٌ وَمَاءُ قُدُورٍ فِي القِصَاعِ مَشِيب

وقياسه مَشُوبٌ، لأنه من شُبْتُه؛ إذا خلطته، وقالوا أيضًا: لُمْتُ الرجل فهو مَلِيمٌ، وقياسه: ملوم وحكى سيبويه: غَارٌ مَنِيلٌ؛ أي: ينال ما فيه؛ وهو من تَنَاوَلْتُ، وقياسه: مُنولٌ، وحكى أيضًا: أرضٌ مميتٌ عليها، وقياسه مَمُوتٌ؛ لأنه من الموت. وحكوا: غُصْنٌ مَرِيحٌ؛ إذا حركته الريح، وقياسه: مَرُوحٌ؛ لقولهم: الرّوح وروَّحته، وأرواح والمِرْوحة. وحكى أحمد بن يحيى ثعلب: أرضٌ معيهةٌ، من العاهة، وقياسه: مَعُوهة؛ لقولهم: أعوه القوم؛ إذا وقعت العاهة في إبلهم. وجميع هذه الحروف الواو فيه مسموعة كثيرة، وإنما ذكرناها لتحفظ ولا يقاس عليها)[1].

ثانيًا: القياس

القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وصاحبنا أبو الفتح مشهور بالقياس حتى عدَّه بعضهم من زعماء القياس في اللغة، وقد رفع لواء مذهب القياس حتى فاق أستاذه الفارسي فيه، وكان يجعل القياس عيارًا على ما يرد من نصوص مخالفة للجمهور أو مفردة؛ فيعرض النص على القياس، فإن وافقه وكان

(١) المقتضب: ٦٣- ٦٥.

العربي فصيحًا قُبِل وإلا رُدَّ[١]، وكان يرى أن معرفة مسألة واحدة من القياس أمثل من معرفة كتاب لغة، وهو في هذا يسير على درب شيخه ومعلمه أبي علي الفارسي الذي كان يقول: (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس)[٢]. ويقول أبو الفتح: (ونحن نعتقد إن أصبحنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال؛ فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)[٣].

ونص أبي الفتح يدل بوضوح على أنَّ اهتمامه بالقياس أكثر من اهتمامه بالسماع، واهتمامه بالقياس إلى هذا الحد هو الذي جعل البعض لا يراه بصريَّ المذهب؛ نظرًا لأن البصريين -كما هو معروف عنهم- يقدمون السماع على القياس على غير ما فعل أبو الفتح.

فالرجل -إذن- يقدِّم القياس على السماع، وقد ذكر في أول كتابه أنه سوف يقدم أسماء المفاعيل المقيسة ثم يأتي بعد ذلك بالمسموع منها؛ فنراه يقول:... ولنقدم طرفًا من القول في مقاييسه، ثم نتله

(١) ينظر ابن جني النحوي: ص٢٢٦.
(٢) الخصائص: ٢/ ٨٨.
(٣) الخصائص: ٢/ ٨٨.

مسموعه)[١].

وكذلك مما يؤدي اهتمامه بالقياس في هذا الكتاب ما يلي:

١- قوله عن مجيء بعض الكلمات من ذوات الواو بالياء: (على أنه قد جاءت عنهم في هذا الباب أحرف محفوظة من ذوات الواو بالياء، وذلك لغلبة الياء على الواو، وهو قولهم: (شُبْتُ الطعامَ فهو مَشِيبٌ... وقياسُه: مَشُوبٌ؛ لأنه من شُبْته؛ إذا خلطته، وقالوا أيضًا: لُمْتُ الرجل فهو مَلِيمٌ؛ وقياسه: مَلُومٌ. وحكى سيبويه: غَارٌ مَنِيلٌ؛ أي: يُنَالُ ما فيه؛ وهو من تناولت، وقياسه: مَنُولٌ. وحكى أيضًا: أرضٌ مَمِيتٌ عليها، وقياسه: مَمُوتٌ؛ لأنه من الموت. وحكوا: غُصْنٌ مَرِيحٌ؛ إذا حرَكته الرِّيْحٌ، وقياسه: مَرُوحٌ؛ لقولهم: الرّوْحُ وروَّحته، وأرواح، والمِرْوَحة. وحكى أحمد بن يحيى ثعلب: أرضٌ مَعِيهَةٌ -من العاهة- وقياسه: مَعُوهة؛ لقولهم: أَعْوَهَ القومُ؛ إذا وقعت العاهَةُ في إبلهم)[٢].

٢- قوله في حرف الباء: (وقولهم: هذا أمرٌ مَهُوبٌ. إنما صوابه وقياسه: مَهِيبٌ)[٣].

٣- وكذلك قوله في حرف الباء: (وقولهم: شيءٌ مَشِيبٌ؛ أي: مَخْلُوطٌ.

(١) المقتضب: ٦١.
(٢) السابق: ٦٣- ٦٥.
(٣) السابق: ٧٧.

إنما قياسه: مَشُوبٌ)[١].

٤- قوله في حرف اللام: (وقالوا: غَارٌ مَنِيلٌ. وأصله الواو، وقياسه: مَنُولٌ)[٢].

(١) السابق: ٧٨.
(٢) السابق: ١٣٢.

obeikandl.com

المبحث الخامس

obeikandl.com

المبحث الخامس

مذهبه التصريفيُّ كما يصوره الكتاب

اختلف في مذهب أبي الفتح التصريفيِّ فهو بصريٌّ عند قوم[١]،

---

(١) جاء في مقدمة سر صناعة الإعراب ص٣٤: (وكانا على مذهب واحد في النحو -أي ابن جني وشيخه الفارسي- هو المذهب البصري، وكانا لا يأبيان أن يأخذا عن غير البصريين من الكوفيين والبغداديين وغيرهم، وكلاهما لا يبالي أن يخالف صاحبه، ولا أن ينزل عند رأيه، أو رأي غيره، سواء أكان بصريًا أم غير بصري، وكلاهما كان متوسعًا في القياس إلى أقصى الحدود، واسع الأفق في النظر والاستدلال، ورأينا أنهما -وإن انتسبا إلى المذهب البصري- كانا من المجتهدين أصحاب الرأي المستقل، وبهم ختم الأئمة المبتكرون في النحو العربي، ولم يجئ بعدهما إلا مقلدون مُرَدِّدون لأقوال الأئمة السابقين.

وجاء في مقدمة الخصائص، ص٤٤: (وكان ابن جني -كشيخه أبي علي- بصريًا فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافح عنه ويذبُّ، ولا يألو في ذلك جهدًا. وتراه في سر الصناعة في حرف النون يقول: (..... كما قال الآخر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلاح

فهذا على تشبيه (أن) بـ(ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين. فأما على قولنا نحن فإنه أراد (أنَّ) الثقيلة، وخفَّفها ضرورة، وتقديره: أنك تهبطين). وفي سر الصناعة أيضًا -في حرف الكاف- : (فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت: أنت مثل زيد، فلا ضمير في (مثل)، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت: أنت أخو زيد وأنت ابن زيد، هذا قول أصحابنا. وإن كان قد أجاز بعض البغدادين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير، كما يكون في المشتق). ومن الجليِّ أنه يريد بقوله: (أصحابنا) البصريين.ولم يَدُرْ بِخَلَد ناظر أن كان ابن جني كوفيًّا، فهذا ما لم يجر في الوهم والخيال) اهـ.

=

بغداديٌّ عند آخرين[١]، صاحب مذهب وسط بين المدرستين الكوفية والبصرية عند آخرين[٢] صاحب مذهب مستقل لا يقلِّد فيه غيره من البصريين أو الكوفيين أو البغداديين عند قوم آخرين[٣].

وإذا نظرنا في مؤلفات الرجل نظرة فاحصة شاملة متأنِّية بهدف الوقوف على مذهبه النحوي، نجد أن صاحبنا بصريٌّ مجتهد غير متعصِّب لأصحابه البصريين. وهذا هو ما دعا الدكتور محمد أسعد طلس لأن يقول عنه إنه بالرغم من انتسابه إلى المدرسة البصرية إلا

=

وجاء في دائرة معارف البستاني: ٢/ ٤١٥ ما نصُّه: (إن أبا علي كان على مذهب أهل البصرة فخرج ابن جني مثله بصري المذهب) اهـ.

(١) ينظر الفهرست ص١٣٤، وتاريخ الأدب العربي: ٢ / ٢٢٤.

(٢) جاء في دائرة المعارف الإسلامية ص١٢٢ – ١٢٣ ما نصه: (كان – أي ابن جني – يتخذ لنفسه منهجًا وسطًا بين مدرستي الكوفة والبصرة) وينظر ما قاله الأستاذ طه الراوي في تاريخ علوم العربية ص١٩٣.

(٣) جاء في مقالة الدكتور محمد أسعد طلس في المجلد الثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: ٤/ ٦١٥ ما نصُّه: (ثم إنه ليس من شك في أنَّ أبا الفتح على الرغم من انتسابه إلى المدرسة البصرية لم يكن مقلدًا غيره من أئمة البصرة أو الكوفة أو بغداد، فإنه كان صاحب مذهب مستقل انفرد به وكان يعمل فكره في المسألة ويناقشها بعقله الواسع وتفكيره الصحيح ويستقصي أقوال الفصحاء والأعراب، ثم يصدر حكمه فيها بعد التمحيص والتدقيق). وقال في موضع آخر من المصدر نفسه ص٦٤٣: (إنَّ أبا الفتح لم يكن متقيدًا بمذهب مخصوص؛ فلا كان بصريًّا ولا كوفيًّا ولا بغداديًّا ولا أندلسيًّا، بل كان أمة مستقلاً برأيه وإن كان إلى مذهب البغداديين أقرب، وإلى آرائهم أميل؛ لأنه تأثر بأستاذه أبي عليٍّ الفارسي).

أنه لم يكن مقلدًا غيره من أئمة البصرة أو الكوفة أو بغداد، وأنه صاحب مذهب مستقل انفرد به ولأن يقول عنه في موضع آخر إنه لم يكن متقيدًا بمذهب مخصوص، فلا كان بصريًّا ولا كان كوفيًّا ولا بغداديًّا ولا أندلسيًّا، بل كان أمة مستقلًّا برأيه، وإن كان إلى مذهب البغداديين أقرب وإلى آرائهم أميل[١].

ومما يدلك أيضًا على أنه ليس بالبصريِّ المتعصِّب لبصريته أنه كان يأخذ علمه عن أهله، بصريًّا كان أو غيره، ونراه كثير النقل عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ) والكسائي (ت ١٨٠هـ تقريبًا) وأضرابهما، حسن الذكر لهما والثناء عليهما[٢]، وقد نقل عن ثعلب (ت ٢٩١هـ) في كتابنا هذا قولًا حكاه، فيقول: (وحكى أحمد بن يحيى ثعلب: أرضٌ مَعِيهَةٌ، من العاهة، وقياسه مَعُوهَةٌ، لقولهم: أَعْوَهَ القومُ؛ إذا وقعت العاهة في إبلهم)[٣].

ومما يدلُّك أيضًا على عدم تعصُّبه لمدرسته البصرية أنه كان في بعض الأحيان يرى في النحو ما هو بغدادي؛ فقد أثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع: أبتع وما تصرف منه؛ جاء في الخصائص:

---

(١) ينظر حاشية رقم (٢).
(٢) ينظر مقدمة الخصائص ص٤٦.
(٣) ينظر ص٦٥ من المقتضب.

(واعلم أن العرب -مع ما ذكرنا- إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها... ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة -مع مجيئها للضرورة الداعية إليها- أنهم لما أكدوا فقالوا: أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون،لم يعيدوا أجمعون البتة فيكرروها فيقولون: أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون؛ فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحاميًا -مع الإطالة- لتكرير الحروف كلها)[١]. ويقول الرضي (ت٦٨٦هـ) : (وأما أكتع وأخواته فالبصريون- على ما حكى الأندلسيُّ عنهم - جعلوا النهاية أبصع ومتصرَّفاته... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته، فقالوا: أجمع أكتع أبصع أبتع)[٢].

وليس معنى وفاقه للبغداديين هاهنا أنه بغدادي، كما زعم بعض الباحثين، ولكنه يبقى بصريًّا؛ قال الشيخ النجار: (ولا يقضي هذا الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جني بغداديًّا؛ فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع، وقد صحَّ عنده هذا، ولكنه باقٍ على أصول البصريين، ولا يرضى أن يكون بغداديًّا فهو كثير النيل والتصريح بخلافهم)[٣].

(١) الخصائص: ١/ ٨٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٦.
(٣) مقدمة الخصائص: ص٤٧.

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه الآن -وبعد هذه العجالة- هو: ما المذهب التصريفيُّ الذي يُبْرزه كتاب المقتضب لصاحبنا أبي الفتح؟

وأبادر فأقول أن الرجل بصريُّ المذهب، وكتابنا هذا يُبْرز هذه النزعة البصرية بوضوحٍ لا خفاء فيه، ومما يبرز هذه النزعة في الكتاب قوله: (وأخبرني أبو علي، قراءة عليه، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي قال: بنو تميم -فيما زعم علماؤنا- يُتِمُّون مفعولًا من الياء، فيقولون: ثَوْبٌ مَخْيُوطٌ وبُرٌّ مَكْيُولٌ...)[1].

وقوله: (فيما زعم علماؤنا) أراد الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ). وهما عمادا مدرسة البصرة؛ قال أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ): (وأخبرني أبو زيد أن تميمًا تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب)[2].

وكذا قوله: (وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو في هذا الباب كله...)[3]. ثم نص في المنصف على أنه خالف بهذا أصحابه البصريين؛ يقول: (وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافًا

(١) ينظر ص٦٧ من المقتضب.
(٢) المنصف: ١/ ٢٨٦، وينظر الخصائص: ١/ ٢٦٠، والكتاب: ٤/ ٣٤٨.
(٣) ينظر ص٦١ من المقتضب.

لأصحابنا كلهم)[١]. وأبو العباس المبرد بصريٌّ. وأراد بقوله: (أصحابنا) البصريين.

وكذلك هناك مواضع أخرى تبرز بوضوح نزعته البصرية، لا داعي لذكرها خشية الإطالة، وأكتفى بنقل نص من سر الصناعة يصرح فيه أبو الفتح بأنه بصريٌّ بريء من العصبية المذهبية وينُحي باللائمة على من ينساق معها؛ يقول في حرف الهاء: (ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه المرسوم بشرح الفصيح، وظلمه وغصبه حقَّه. والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفُّع عنها؛ فإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًّا قَلْبَاً[٢]، فالحق أحق أن يُتَّبع، أين حلَّ وصَقَع[٣].

وليس الرجل بغداديًّا ولا يعدُّ نفسه كذلك، ويدلُّك على هذا قوله: (وفي غالب ظني أن البغداديين حَكَوْا نظيرًا لِهُوبٍ حرفًا أو حرفين أحدهما: مسورٌ به-من السَّيْر[٤].

(١) المنصف: ١/ ٢٨٥.
(٢) أي: خالصًا محضًا.
(٣) أي: ذهب وتوجه.
(٤) ينظر ص٦٦ من المقتضب.

وقوله – في موضع آخر: (وحَكى البغداديون: فرسٌ مقوودٌ، ورجل مَعْوودٌ من مرضه . وحَكَوْا أيضًا: ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)[1].

هذا، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبيِّ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا.

(١) ينظر ص٦٩ من المصدر السابق.

obeikandl.com

ثبت المصادر والمراجع

obeikandl.com

ثبت المصادر والمراجع[1]

١- الأزهريُّ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة: تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، راجعه علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د. ت.

٢- الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ): منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. أولى ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٣- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب (ت ٢١٣هـ): الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد نشها د. أوغست هفنر) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩١٢م.

٤- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت ٥٧٧هـ): الإغراب في جدل الإعراب: تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٥- بروكلمان، المستشرق كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر ١٩٦١م.

(١) روعي أن يكون الترتيب هجائيًّا بحسب أسماء المؤلفين، ولا اعتداد بأب أو أم أو ابن أو بنت أو أداة التعريف في هذا الترتيب.

٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):

١- الألفاظ المهموزة: تحقيق د. مازن المبارك (ضمن رسالتين لابن جني) دار الفكر، بيروت، دار الفكر/ دمشق، ط. أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢- تفسير أرجوزة أبي نواس: تحقيق محمد بهجة الأثري، ط. ثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٣- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكَّريُّ: تحقيق أحمد ناجي القيسيِّ، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، بغداد، ط. أولى ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٤- الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط. ثانية، د.ت.

٥- سر صناعة الإعراب: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط. أولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق على النجدي ناصف ورفيقيه، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧- المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: تحقيق: دكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، دار الثقافة العربية القاهرة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨- المنصف: تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، مصر ١٩٥٤م، ١٩٦٠م.

٧- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن (ت ٥٩٧هـ) : تقويم اللسان: تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط. ثانية، د.ت.

٨- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ): الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط. رابعة ١٩٩٠م.

٩- الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ): درّة الغواص في أوهام الخواص: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.

١٠-الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ): شرح شافية ابن الحاجب: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١١-الزركشي، البرهان في علوم القرآن: دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ.

١٢-السامرائي، (دكتور) فاضل صالح: ابن جنّي النحويّ، مطابع

دار النذير، بغداد ١٣٩٨هـ/ ١٩٦٩م.

١٣-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ): الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى د.ت.

١٤-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ): المخصص: طبعة بولاق، مصر، ط. أولى ١٣١٨هـ.

١٥-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر (ت ٩١١هـ): همع الهوامع: دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٦-ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ): الأمالي الشجرية، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت.

١٧-كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي (ت ٣١٠هـ): المنتخب من غريب كلام العرب: تحقيق د. محمد أحمد العُمَريّ مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٨-ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ): شرح الكافية الشافية: تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، د.ت.

١٩-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ تقريبًا): المقتضب: تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت د.ت.

٢٠-المجمع، مجمع اللغة العربية بدمشق: مجلة المجمع: المجلد الثلاثون، الجزء الرابع.

٢١-ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) : لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط، ثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٢-ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥هـ): الفهرست: الرحمانية، مصر، د.ت.

٢٣-ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ): شرح المفصَّل: المطبعة المنيرية، القاهرة، د.

فهرس

الموضـــوع	صفحة
المقدمة	٣
المبحث الأول: منهج أبي الفتح في عرض قضاياه التصريفية في كتابه المقتضب	٥
المبحث الثاني: آراؤه واختياراته في الكتاب	٢١
المبحث الثالث: شواهده في الكتاب	٣٣
أولًا: القرآن الكريم	٣٤
ثانيًا: القراءات	٣٨
ثالثًا: الحديث الشريف	٣٩
رابعًا: الأقوال والأمثال	٤٠
خامسًا: الشعر	٤١
منهجه في الاستشهاد بالشعر	٤٢
المبحث الرابع: أصول الاستدلال في الكتاب	٤٤
أولًا: السماع والنقل	٤٥

obeikandi.com

الموضـــوع	صفحة
ثانيًا: القياس	٤٧
المبحث الخامس: مذهبه التصريفي كما يصوره الكتاب	٥٢
ثبت المصادر والمراجع	٥٩

obeikandl.com